القاهرة في 13 ذو الحجة 1414 هـ
الموافق 24 مايو 1994 م

الأستاذ / رجب البنا

جريدة الأهرام – القاهرة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

أتابع كما يتابع غيرى مقالاتكم الهادفة – أوهام البحث العلمى – وهى هموم أكثر منها أوهام ... سواء فى إطار العملية التعليمية بالجامعات التى اتخمت بالاعداد الكبيرة أو فى برامج البحوث العلمية فى المراكز المتخصصة التى تعانى من مرض البيروقراطية الذى أستشرى فى كل أجهزة الدولة دون إستثناء .. ولا يمكن فصل هموم البحث العلمى عن هموم القطاعات الأخرى الأمر الذى يستدعى إعادة النظر كلية فى الهيكل التنظيمى لإدارة الدولة ، وتسليط الأضواء ولو لفترة على المدراء أكثر منها على الوزراء الذين يتعرضون لكل الأضواء من قبل أجهزة الإعلام الأمر الذى يقتل روح الإقدام والحمية والإبتكار لدى الصفوف التالية لهم .. عندما يصبح الوزير هو الآمر الناهى المتلقى للتوجيهات والتعليمات ومادونه ليسوا إلا منفذين غير مفكرين أو مبتكرين ، وهاهو رئيس الوزراء يرأس لجنة عليا للبحث العلمى تضم إحدى عشرة كوكباً أو وزيراً ...لوضع البحث العلمى فى التطور التكنولوجى فى مصر فى مكانه الصحيح كما تقول الأستاذة الدكتورة الوزيرة ..وكأن البحث العلمى كان فى مكانه الخطأ .. ونفهم أن يقال ذلك عندما تتغير الحكومة ، وتأتى حكومة أخرى لها توجيهات أخرى وهنا يظهر إتجاهين أساسين فى تنظيم اجهزة البحث العلمى : هل نركز فى وزارة واحدة ..أم أن توزع وحداتها على الجهات المستفيدة منها مباشرة مثل تبعية وحدات البحوث الزراعية لوزارة الزراعة ومركز بحوث البناء والإسكان والتخطيط العمرانى لوزارة الإسكان – وليس التعمير ومركز البحوث الإجتماعية لوزارة الشئون الإجتماعية ، و مركز البحوث الصناعية لوزارة الصناعة و مركز البحوث السياحية لوزارة السياحة ومركز بحوث البترول لوزارة البترول ، وهكذا حتى يتم الإتصال المباشر بين الوحدات البحثية والأجهزة التنفيذية .. عندها لا يكون هناك حجة من يتوجه لمن – البحث العلمى للأجهزة التنفيذية أو الأجهزة التنفيذية للبحث العلمى .. ويبقى السؤال قائماً عن مدى فاعلية هذه الوحدات بعد ذلك ... حيث يكلف الجهاز التنفيذى وحدات البحث التابعة له بإجراء البحث فى نقطة محددة وفى إطار برنامج محدد وميزانية محددة .. وهكذا تعمل الوحدات البحثية بالمنطق الإستثمارى الإستشارى أكثر منه بالمنطق البيروقراطى .. فلكل جهد مردوده حتى يمكن لعلماء البحث العلمى الإنتقال بمصر إلى القرن الحادى والعشرين من خلال أهمية الإبتكار والتجديد وليس من خلال الترقيات الوظيفية ، وبنفس الإسلوب يمكن أن تؤدى مراكز البحوث بالجامعات دورها بالاسلوب الاستثمارى عليها البحث من جديد من كل مصادر العلم و المعرفة فى العالم فى إطار التعاقدات التى تنظم أعمالها وإنجازاتها فى ضوء شروط مرجعية مفصلة ، وللجامعات أن تعطى الفرصة لأقسامها المتخصصة أن تغير من مناهجها لمواجهة متطلبات المجتمع إذ لا يعقل أن يقوم طالب الهندسة بمشروع لا يرتبط بالواقع بأى صلة ليس إلا الظهور أو التظاهر .. فطالب العمارة يقوم بتصميم مطار دولى ولا يستطيع أن يصمم وحدة سكنية منخفضة التكاليف .. ويقوم بتخطيط إقليم الدلتا .. وهو لا يستطيع أن يخطط ميدان السيدة زينب .. وبهذه المناسبة نذكر تبعية مركز بحوث البناء والإسكان والتخطيط العمرانى لوزارة واحدة .. ولماذا لا توزع وحدات بحيث تتبع بحوث البناء قطاع البناء والتشييد والإسكان يتبع وزارة الإسكان والتخطيط العمرانى يتبع الهيئة العامة للتخطيط العمرانى حتى يتم الاتصال المباشر بين البحث العلمى والعمل الإنتاجى والتنفيذى ، وهذا لا يعنى عدم التعاون بين وحدات البحث العلمى إذا رغبت الوحدة فى ذلك بإستكمال قدرتها تبعاً للبرامج المحددة لها فى التعاقدات البحثية .

إن إعادة تنظيم وإدارة البحث العلمى هو أساس تقدمه .. والأمثلة فى كل أنحاء العالم لنتعلم منها ...

ولتخفيف الضغط على الجامعات لماذا لا تقسم المرحلة الجامعية إلى مرحلتين ، المرحلة الأساسية التى تخرج المساعدين والمرحلة المتخصصة التى تخرج المتخصصين ..فالمتخرج من المرحلة الأولى يحصل على دبلوم جامعى له مكانته الإجتماعية .. ويمكن للمتقدمين منهم الدخول فى المرحلة الثانية وهم أقل عدداً .. وهنا يمكن إيجاد التوازن من المساعدين الذين يمثلون الثلثين والمتخصصين الذين يمثلون ثلث المقبولين .. فى الأقسام المختلفة – وإذا كانت هذه دعواتنا التى طرحناها منذ عام 1961 – فهى مطبقة الآن فى كثير من جامعات الدول المتقدمة ... الأمر الذى يخدم البحوث العلمية الهادفة للإرتقاء بالمستوى الحضارى للمجتمع .. وليس البحث فقط يهدف البحث الذى يعالج مشاكل البيئة فى القطب الشمالى ، ومصر والحمد لله مليئة بالمشاكل التى تنتظر العلاج من خلال البحوث الهادفة السريعة والطويلة الأجل ....

دكتور / عبد الباقى إبراهيم